

تحديات الوجود والمصير

إعادة تشكيل الخرائط في غرب آسيا

مركز طوى للدراسات

منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، عاد الحديث عن "الخرائط" في غرب آسيا ليتجاوز المعنى الجغرافي التقني، ويتحول إلى مفهوم سياسي واستراتيجي يُعبّر عن تحولات عميقة تهدد الدول وحدودها، وتضع فكرة "الدولة الوطنية" نفسها موضع المساءلة. فخلف الحروب الأهلية، والأزمات السياسية، وتفكك المؤسسات، تتوارى مشاريع كبرى - صامتة حيناً وصاخبة حيناً آخر - تستهدف إعادة تشكيل خارطة المنطقة بما يحقق توازنات جديدة ويخدم مصالح القوى الكبرى.

وفي حين أن الخرائط السياسية الحديثة وُلدت من رحم الاتفاقات الاستعمارية مثل "سايكس - بيكو"، فإن مشروع إعادة تشكيلها اليوم لا يتم بتوقيع معاهدة علنية، بل عبر الحروب، والانهيئات، والحصار، والفراغ السياسي. لقد انتقلنا من مرحلة "رسم الحدود بالقلم على الورق" إلى مرحلة "رسمها بالدم على الأرض".

لكن لماذا تعود مسألة "الخرائط" اليوم بهذه القوة؟ ما الذي يجعل فكرة إعادة تشكيل ما يسمى "الشرق الأوسط" أمراً محتملاً أو حتى ضرورياً في عيون بعض القوى الفاعلة؟ وهل يمكن اعتبار ما يحدث في سوريا، والعراق، واليمن، ولبنان، وليبيا، والسودان، وحتى في فلسطين ودول الخليج، مجرد أزمات عابرة، أم أنها مقدمات لتحولات جيوسياسية كبرى قد تؤدي إلى اختفاء دول

وظهور أخرى، أو على الأقل إلى تحويل الدول القائمة إلى كيانات بلا سيادة فعلية؟

من خلال هذه المقالة البحثية، نسعى إلى تفكيك مفهوم "إعادة تشكيل الخرائط"، وتتبع جذوره الفكرية والسياسية، واستعراض أبرز السيناريوهات المطروحة، وتحليل المخاطر التي تتهدد مجموعة من دول المنطقة، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي التي غالبًا ما يُنظر إليها على أنها استثناء من الفوضى، لكنها في الحقيقة تقف على أرض رخوة قابلة للاهتزاز.

وسنعمد هنا على مقاربات تحليلية متعددة:

- مقارنة جيوسياسية ترصد توازنات القوى والمشاريع الإقليمية والدولية المتنافسة.

- مقارنة تاريخية تعود إلى جذور تشكل الدول الحديثة في المنطقة.

- مقارنة اجتماعية – سياسية تدرس الهشاشة البنيوية للأنظمة القائمة، ومستوى التماسك الاجتماعي داخل كل دولة.

- ومقاربة استشرافية تسعى إلى استنتاج السيناريوهات الممكنة، من التفكك الناعم إلى الذوبان الصلب.

وبين الطرح الأميركي لـ"الشرق الأوسط الجديد"، والطموحات التركية (العثمانية) والإسرائيلية، والانهيئات الحاصلة في البنية السياسية لمجموعة من الدول، تبدو فكرة "إعادة التشكيل" أقرب إلى واقع يتشكّل من دون إعلان، مدفوعًا بفشل مشروع الدولة الحديثة في أكثر من قطر، وبتحولات دولية وإقليمية جعلت من الخرائط مجددًا مادة للصراع لا مجرد انعكاس له.

وعليه، فإن النقاش لا يكتفي بطرح سؤال: "من هي الدول المهددة؟"، بل يوسّع السؤال ليشمل: لماذا تذوب الدول من دون أن تُمحي من الخرائط؟ وكيف تتحول الدولة إلى مساحة مفرغة من السيادة رغم بقائها على الورق؟

هذه الأسئلة تقودنا إلى دراسة أبرز نماذج الانقسام، وعلاقتها بالمشروع الأشمل لتفكيك المنطقة، والبحث في مستقبل الكيانات التي ما زالت تصر على بقائها، في عالم لم يعد يعترف بالثبات إلا بوصفه مرحلة انتقالية.

الجزور التاريخية لمفهوم إعادة التشكيل

- من سايكس - بيكو إلى لحظة ما بعد الدولة

عند النظر في جذور إعادة تشكيل خرائط غرب آسيا، لا بد من الانطلاق من لحظة "سايكس - بيكو (1916)"، بوصفها لحظة التأسيس الخرائطي الأولى لمنطقة غرب آسيا الحديثة. هذه الاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا، التي وُقعت في ذروة الحرب العالمية الأولى، قسّمت إرث الدولة العثمانية وفق منطق المصالح الاستعمارية، لا بناءً على حدود ثقافية أو اجتماعية أو طائفية أو وطنية. ولعلّ أبرز ما يميز تلك الاتفاقية هو أنها رسمت حدوداً سياسية لدول لم تكن موجودة أصلاً ككيانات مستقلة، بل كانت فسيفساء من الجماعات والعشائر والطوائف. وعليه، فإن سايكس - بيكو لم تُنشئ دولاً بقدر ما أنشأت مناطق سيطرة ذات مظهر دولاني.

وبهذا المعنى، فإن الخرائط التي خرجت من تلك الاتفاقية لم تكن سوى "مؤقتات سياسية"، انفجرت مع كل تغير استراتيجي كبير (كحرب 1948، نكسة 1967، الثورة الإيرانية 1979، الغزو العراقي للكويت 1990، الاحتلال الأميركي للعراق 2003، وصولاً إلى الثورات العربية 2011).

- مشروع الشرق الأوسط الكبير: سرديّة الهيمنة الجديدة

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، برز في الخطاب الأميركي مفهوم "الشرق الأوسط الكبير"، كمظلة مفاهيمية تشمل إعادة صياغة المنطقة عبر مزاعم:

- إسقاط أنظمة سلطوية.

- إنشاء ديمقراطيات وظيفية.

- وتغيير الخرائط إذا لزم الأمر.

وكانت وثيقة وزارة الدفاع الأميركية التي سُرّبت عام 2006، والتي حملت عنوان "الحدود الدموية" للجنرال رالف بيترز، أوضح تجلّ لهذا المشروع، حيث اقترحت إعادة ترسيم الشرق الأوسط على أسس إثنية وطائفية ودينية، ما يُفضي إلى خلق دول جديدة مثل:

- دولة كردستان الكبرى.

- دولة شيعية في جنوب العراق.

- دولة سنية بين العراق وسوريا.

- كيان علوي في الساحل السوري.

- دولة حجازية.

- دولة إسلامية مقدسية محصورة.

ورغم الطابع الافتراضي للخريطة، فإنها كشفت عن العقل الاستراتيجي العميق الذي يُعيد التفكير في المنطقة كوحدات وظيفية، لا كدول قائمة على السيادة الوطنية.

- نظرية "الفوضى الخلاقة" وموت الدولة المنظمة

عُرفت إدارة جورج بوش الابن باعتمادها ما أسمته "الفوضى الخلاقة"، وهي مقاربة تقوم على تحطيم الدولة المركزية عبر:

- نشر الحروب الطائفية.

- دعم قوى محلية ضد أنظمتها.

- كسر البنى الوطنية الجامعة لصالح انقسامات دينية وعرقية.

ويقول مايكل ليدن، أحد أبرز منظري المحافظين الجدد وصاحب نظرية الفوضى الخَلاقة: "الشرق الأوسط بحاجة إلى إعادة خلق، والفوضى هي الوسيلة لذلك".

وهكذا، باتت الفوضى وسيلة جيوسياسية، تمهّد الطريق لإعادة تشكيل الخرائط، لا عبر الاحتلال التقليدي، بل عبر تفكيك المجتمع نفسه، وتحويل الدولة إلى "قشرة" لا تحمل مضموناً.

- الخرائط كأداة استعمار معولم

في ظل هذه المعطيات، لم تعد الخرائط مجرد تمثيلات جغرافية، بل:

- أدوات للسيطرة وإدارة الموارد.

- وسيلة لتقطيع الجغرافيا وفق خطوط التماس الطائفي أو العرقي.

- تعبير عن ميزان القوى وليس عن حقائق التاريخ.

وقد قدّم الباحث نيل سميث فكرة تقوم على أساس أن المعرفة الجغرافية أساسية للطموحات الأمبريالية لأي دولة، وحيث تُستخدم الخرائط ليس لرسم الواقع، بل لصناعته سياسياً.

- محطات تطبيقية: من العراق إلى فلسطين

. العراق بعد 2003 تحوّل إلى نموذج حيّ لإمكانية تفكيك دولة إلى ثلاث

مناطق شبه مستقلة (الجنوب الشيعي، الغرب السنّي، الشمال الكردي).

. السودان شهد أول تغيير رسمي في الخريطة منذ سايكس-بيكو، بانفصال

جنوبه عام 2011.

. فلسطين خضعت لأعنف عملية إعادة تفكيك غير رسمية:

أ - تقطيع الضفة الغربية إلى مناطق أمنية متفاوتة.

ب - فصل غزة وتحويلها إلى "كيان أمني معزول".

ج - تحويل القدس إلى قلب جغرافي للهيمنة الإسرائيلية.

وعليه، فإن إعادة تشكيل الخرائط في منطقة غرب آسيا ليست فكرة مستحدثة، بل مشروع ممتد من القرن العشرين حتى اليوم، يمرّ بموجات من التفكير، بعضها ناعم عبر الاقتصاد والسياسة، وبعضها دموي عبر الحروب والصراعات الطائفية. وما بين خرائط سايكس - بيكو وخريطة بيترز، تكمن الخرائط الحقيقية: تلك التي تُرسم بالاقتيال الداخلي، والإفقار الجماعي، والتدخلات الخارجية.

وما دامت الدولة الوطنية لم تُحلّ أزمة الشرعية والتماسك، فإن الخرائط ستظل مؤقتة، قابلة للمحو وإعادة الرسم في كل لحظة اضطراب.

الخرائط المقترحة ومشاريع التفكير المعاصرة

1 - خريطة رالف بيترز: "الحدود الدموية"

في يونيو 2006، نشر العقيد المتقاعد في الجيش الأميركي رالف بيترز دراسة بعنوان "الحدود الدموية: كيف يمكن أن يبدو شرق أوسط أفضل" في مجلة *Armed Forces Journal*، اقترح فيها إعادة ترسيم حدود غرب آسيا بناءً على الانتماءات العرقية والطائفية. كانت الفرضية الجوهرية للدراسة هي أن "الحدود الحالية في الشرق الأوسط مصطنعة وتسبب معاناة جماعية، بينما يمكن لحدود جديدة تُرسم وفق خطوط الانقسام الثقافي والطائفي أن تحقق سلامًا طويل الأمد".

وكان أبرز ما تقترحه الخريطة:

- كردستان الكبرى تشمل أجزاءً من العراق، سوريا، تركيا، وإيران.

- شيعستان جنوب العراق وأجزاء من الساحل الشرقي للسعودية.

- سننستان في غرب العراق وشرق سوريا.

- علويستان في الساحل السوري.

- دولة مقدسة (إسلامية) في المدينة المنورة ومكة، محايدة عن السعودية.

- كيان درزي مستقل في جبل العرب بجنوب سوريا وشمال فلسطين.

ورغم الطابع "النظري" لهذه الخريطة، فإنها باتت مرجعًا صامتًا في مقاربات بعض صانعي القرار الأميركيين، أو على الأقل مرآة لرؤيتهم التفكيكية للمنطقة.

- مشروع بايدن – غلب لتقسيم العراق

في 1 مايو 2006، شارك جو بايدن (حين كان سيناتورًا في مجلس الشيوخ) مع الباحث ليزلي غلب في نشر مقال بصحيفة (نيويورك تايمز) بعنوان:

“Unity Through Autonomy in Iraq”

أي وحدة العراق عبر تقسيمه الى ثلاث مناطق إدارية. وأوصى فيه بتقسيم العراق إلى ثلاث كيانات فدرالية:

• جنوب شيعي.

• شمال كردي.

• وسط سنّي.

أبرز الحجج التي قدّمها المقال:

- أن الدولة المركزية في العراق فشلت.

- أن منح كل مكّون طائفي قدرًا من الحكم الذاتي يمكن أن يمنع الحرب الأهلية.

- أن النموذج البوسني (اتفاق دايتون 1995) يمكن استنساخه في العراق.

ورغم أن هذا المشروع لم يُطبّق رسميًا، إلا أن واقع العراق بعد 2003 تقاطع عمليًا مع هذا التصور، ما يجعل من خريطة العراق مثالًا حيًا لتفكك الدولة دون تفكك الخرائط على الورق.

- دولة غزة الكبرى" ومشاريع تصفية القضية الفلسطينية

في مرحلة ما بعد "صفقة القرن" التي طرحها الرئيس الأميركي دونالد ترمب عام 2020، برزت مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية لا عبر الحل السياسي بل من خلال إعادة تشكيل الجغرافيا الفلسطينية، وأبرز تلك المشاريع:

- فصل غزة نهائياً

. تحويلها إلى كيان مستقل وظيفياً، خاضع لحصار دائم، ومدعوم إغاثياً فقط.

. ربطه بمشاريع تنموية مع مصر وسيناء دون أي صلة سياسية بالضفة أو القدس.

- تقطيع الضفة الغربية

. إحاطتها بالمستوطنات والجدران، وفرض السيادة الإسرائيلية على 60% من أراضيها (المنطقة C).

. إبقاء السلطة الفلسطينية في شكل إدارة بلدية محلية.

- اقتراح إمارات فلسطينية

برزت أيضاً مقترحات من بعض وجهاء العشائر الفلسطينية (كما في "مبادرة إمارة الخليل") لتشكيل كيانات محلية عشائرية تكون بديلاً عن المشروع الوطني الفلسطيني، وهو ما ينسجم مع الرؤية الإسرائيلية لتفكيك الشعب الفلسطيني سياسياً، وهذا ما يشتغل عليه نتنياهو في الوقت الراهن.

- مشروع "الهلال الخصيب": إعادة التوحيد بدل التفكيك؟

على النقيض من مشاريع التفكيك، كانت هناك مشاريع لإعادة التوحيد الجغرافي - ولو نظرياً - ومنها:

- مشروع "الهلال الخصيب"

. طُرح في الأربعينيات من قبل رئيس وزراء العراق نوري السعيد،
ويقضي بتوحيد العراق وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين في إطار
كونفدرالي.

. فشل بسبب الضغوط البريطانية والانقلابات العسكرية.

- وحدة مصر وسوريا (1958-1961)

. تجربة الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر، والتي انهارت
سريعاً بسبب الفجوة في الهيمنة المركزية وضعف التوازن السياسي.

هذه المشاريع، رغم طابعها القومي الطموح، فشلت أمام واقع التفكك البنيوي
والهيمنة الدولية، ما يعزز سرديّة أن المنطقة محكومة أكثر بالتشظي لا
بالتوحيد.

- إسرائيل وإستراتيجية الخرائط البديلة

يعد الكيان الاسرائيلي من أبرز الفاعلين في مشروع إعادة تشكيل الخرائط،
لأسباب إستراتيجية:

. تفتتت الدول العربية إلى مكونات طائفية يسهل التحكم بها.

. منع تشكل كيان عربي موحد يهدد الوجود الاسرائيلي.

. تطويق المقاومة الفلسطينية والإقليمية من خلال انهيار دول الممانعة.

وقد كشفت وثيقة إسرائيلية شهيرة تعود إلى الثمانينيات، تُنسب إلى الصحفي
والضابط السابق **عويد ينون**، عن تصور تفصيلي لتفكيك العراق وسوريا
ولبنان ومصر، لصالح خلق كيانات طائفية صغيرة.

وعليه، فإن الخرائط المقترحة لتفكيك ما يسمى بالشرق الأوسط لم تعد مجرد
نظريات أكاديمية أو مقالات في مراكز بحث، بل تحوّلت إلى **مرجعيات فعلية**

تُستدعى عند كل أزمة، وتُفعل عبر أدوات دقيقة: الحرب، الحصار، الطائفية، الفوضى، ثم تدخل "المنقذ الخارجي" لرسم الحدود الجديدة.

ومثلما صيغت خرائط سايكس - بيكو بالقلم والورقة، تُرسم خرائط اليوم بالنار والخراب، تحت شعار "إصلاح ما لا يمكن إصلاحه"، بينما تُستخدم الحدود الجديدة لإنتاج أنظمة أصغر، أضعف، وأكثر قابلية للاحتواء والسيطرة.

- الدول المهددة فعليًا بالذوبان أو التفكك

بات من المألوف أن تُدرج بعض دول غرب آسيا في قائمة "الدول الفاشلة"، أو تلك التي تواجه تهديدًا وجوديًا بفقدان سيادتها أو وحدتها الجغرافية، سواء عبر تفكك صريح أو ذوبان وظيفي لا يقل خطورة. ونرصد هنا أبرز هذه الدول، مع تحليل الأسباب البنيوية التي تجعلها مهددة بمغادرة الخريطة الواقعية وإن بقي اسمها على الخرائط الورقية.

- سوريا: الدولة المفككة بين الاحتلال والمناطق

الحالة الراهنة:

. الدولة السورية فقدت سيادتها على مساحات واسعة من أراضيها، حيث تقتصر سيطرة النظام السوري الجديد على مناطق محدودة، فيما تسيطر امريكا وتركيا والكيان الاسرائيلي على مناطق شاسعة.

- قوات سوريا الديمقراطية (قسد) تُدير شمال شرق البلاد بدعم أميركي.

- احتمالية انفصال السويداء وتاليًا الساحل وثالثًا شرق الفرات بما يجعل سوريا أكثر بلدان المشرق العربي عرضة للتفكك.

مؤشرات التفكك:

. تعدد سلطات الأمر الواقع.

. انهيار البنية الاقتصادية والاجتماعية.

. بروز هويات مناطقية وطائفية.

في الخلاصات: سوريا اليوم دولة موزعة على خريطة متعددة الألوان، حيث لا تلتقي الحدود الإدارية مع الحدود السيادية أو الثقافية. والسبب في ذلك: فشل الإدارة الجديدة في انتاج خطاب وطني جامع، واستغلال الخارج للتمزقات الداخلية للنفاذ وتعزيز الانقسامات.

- العراق: الدولة الفدرالية الهشة

الحالة الراهنة:

- العراق يُدار وفق نظام فدرالي، لكن الفدرالية تتجه نحو الانفصال:

- إقليم كردستان مستقل فعليًا بجيشه وحدوده واقتصاده.

- المناطق السنية شهدت دمارًا كبيرًا بعد الحرب على داعش، وتعاني من تهيش إداري.

- الجنوب الشيعي يتمتع بثقل ديمغرافي واقتصادي، ولكنه يعاني هو الآخر من التهيش العمراني والخدمي.

مؤشرات التفكك:

. فشل الدولة المركزية في احتواء مكوناتها.

. الفساد المزمن وغياب الثقة بين المكونات.

. التدخل الأميركي في الشأن الداخلي.

"وبحسب فنار حداد في كتابه (الطائفية في العراق.. رؤى متعارضة للوحدة) الصادر سنة 2011، أن: "العراق يعيش لحظة ما بعد الدولة، وما تبقى ليس سوى لافتة فوق برميل بارود".

- اليمن: دولتان وأكثر

الحالة الراهنة:

منذ 2014، تفكك اليمن إلى كيانات متعددة:

- أنصار الله يسيطرون على الشمال.

- المجلس الانتقالي الجنوبي يطالب باستقلال الجنوب، ويدير عدن.

- الحكومة المعترف بها دوليًا لا تملك قاعدة فعلية ثابتة.

مؤشرات التفكك:

. الحرب المستمرة بلا أفق.

. صراع القوى الخارجية (الإقليمية بدرجة أساسية: الامارات والسعودية)

. غياب مشروع وطني جامع أو بالأحرى متفق عليه.

وفيما يعيد الشمال بناء مؤسساته وترسيخ أركان الدولة تشهد مناطق الجنوب والشرق انهيارًا في مؤسسات الدولة وعوامل الاستقرار. وعليه، فقد عاد اليمن عاد ما قبل 1990، وربما في طريقه إلى ما قبل الدولة نفسها.

- ليبيا: دولتان تحت الفوضى

الحالة الراهنة:

البلاد منقسمة بين:

أ - حكومة الوحدة الوطنية في الغرب (طرابلس).

ب - الحكومة الموازية بقيادة حفتر في الشرق (بنغازي).

مؤشرات التفكك:

- وجود جيوش موازية ومليشيات.

- تدخلات خارجية أميركية وأوروبية، وتركية وروسية وإماراتية وقطرية.

- غياب دستور أو مؤسسات شرعية موحدة.

باختصار، فإن ليبيا اليوم دولة بلا مركز، تحكمها البنادق أكثر مما تحكمها القوانين.

- السودان: الانهيار المتسارع

الحالة الراهنة:

- منذ الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع عام 2023، تفكك السودان إلى ساحات قتال:

أ - دارفور مرشحة للانفصال.

ب - الشرق يشهد توترًا مع تدخلات إماراتية.

ج - العاصمة الخرطوم فقدت دورها كمركز سياسي.

مؤشرات التفكك:

- انهيار كامل في الحكم المركزي.

- نزوح ملايين السكان داخليًا وخارجيًا.

- تدخلات خارجية في كل إقليم.

والنتيجة هي باختصار: أن السودان يتجه من الانقسام السياسي إلى التفكك الجغرافي.

- لبنان: تفكك ناعم على أسس طائفية

الحالة الراهنة:

- الدولة اللبنانية عاجزة عن تشكيل حكومة دائمة، أو إجراء إصلاحات اقتصادية، أو التحرر من التدخل الخارجي، الأميركي والسعودي بدرجة أساسية.

- كل طائفة تتجه نحو إدارة شؤونها الأمنية والخدمية بمعزل عن الدولة.

- مؤسسات الدولة تعمل بشكل متقطع أو مشلول.

مؤشرات التفكك:

- شبه انعدام لسيادة القرار الأمني والسياسي.

- انهيار الليرة وتفشي الفقر

- إصرار الحكومة برئاسة نواف سلام على تعزيز الانقسام الداخلي بتبني الورقة الأميركية في 5 أغسطس و7 أغسطس 2025 بنزع سلاح المقاومة، وتالياً تأهيل شروط التصادم الداخلي.

- ارتهان لبنان سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً للخارج، الأميركي والسعودي بدرجة أساسية.

- خطر الحرب الخارجية من الجنوب (إسرائيل) ومن الشرق (قوات الجولاني بدعم سعودي).

في نهاية المطاف، فإن لبنان لم يخرج من الحرب الأهلية بل جرى تأجيل موعد تجددّها، وهو الآن يزوي وينكشف أمام مشاريع التقسيم والحرب الداخلية والخارجية.

خلاصة القول، إذا كان مفهوم الدولة الحديثة يقوم على ثلاثة أركان: **السيادة، والشعب، والإقليم**، فإن العديد من دول غرب آسيا فقدت واحداً أو أكثر من هذه الأركان. وبينما تستمر الأمم المتحدة في الاعتراف بهذه الكيانات، فإن واقع الحال يكشف عن **موت وظيفي للدولة**، وتمزق في العقد الاجتماعي، وتآكل للهوية الجامعة.

إعادة رسم الخرائط ليست أمرًا نظريًا، بل هي عملية جارية تُدار عبر الخراب والفراغ والشلل، وتنتج جغرافيا منزوعة السيادة، وجمهوريات لا أحد يحكمها، أو تحكمها كل الأطراف إلا نفسها.

دول الخليج.. مناعة ظاهرية وهشاشة كامنة

تُقدّم دول مجلس التعاون الخليجي في الأدبيات السياسية بوصفها استثناءً في محيطها الإقليمي، إذ تبدو مستقرة سياسيًا، غنية اقتصاديًا، ومحصّنة أمنياً. لكن هذا "الاستقرار الخليجي" يخفي تحته هشاشة بنيوية عميقة تجعل هذه الدول – رغم وفرة الموارد – عرضة للاهتزازات عند أي تحوّل داخلي أو خارجي.

فالثروة لا تصنع دولة، وإنما تصنع واجهتها؛ وما لم يكن في الداخل ما يحصنها، فإن المال يصبح عبئاً حين يتآكل الجدار السياسي من الداخل.

أسباب التهديد: لماذا ليست دول الخليج محصّنة؟

1 - الطابع الوراثي العائلي للسلطة

جميع دول الخليج تحكمها أنظمة ملكية وراثية تحتكر القرار السياسي والاقتصادي. ولا توجد آليات ديمقراطية لتداول السلطة، ولا مشاركة فعلية في التشريع أو الرقابة. وأي صراع داخل العائلة الحاكمة، كما حدث في قطر (1995) أو في السعودية (2017)، يمكن أن يؤدي إلى اضطراب كبير في بنية الدولة.

2 - غياب العقد الاجتماعي

لا تقوم الدولة في الخليج على مبدأ المواطنة الكاملة، بل على علاقات الولاء مقابل الامتيازات. ومع تراجع الدولة الريعية، وانخفاض أسعار النفط، وزيادة التقشف، بدأت هذه المعادلة تتآكل، ما يُنذر بتمرد اجتماعي صامت.

3 - الهشاشة السكانية

معظم دول الخليج تعاني من خلل ديمغرافي حاد، حيث تتفوق نسبة الأجانب على المواطنين في أربع دول من أصل ست دول أعضاء في مجلس التعاون، وبحسب بيانات عام 2025 فإن الأجانب يمثلون:

- 88% من سكان

- 88- 90% من سكان قطر

- 60 - 67% من سكان الكويت

- 52 - 53% من سكان البحرين

- 43% من سكان سلطنة عمان

- 38 - 42% من سكان المملكة السعودية

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية في دول الخليج كانت من نصيب الأجانب أكثر منها من السكان المحليين، وفي حال بقاء المعادلة السكانية على هذا النحو، فإن الأجانب سوف يحكمون دول مجلس التعاون في السنوات أو العقود المقبلة. وفي حال حدوث اضطرابات أو انهيار اقتصادي، فإن هذا الخل قد يتحول إلى تهديد أمني حقيقي.

وهناك سؤال جوهري: ما الذي يمنع القوى الغربية التي تمتلك القدرات العسكرية والجيوش من التفكير في احتلال منطقة الخليج، في ظل اضطراب الخرائط والتحوّلات الكبرى التي تشهدها منطقة غرب آسيا. وإذا كان الغرب يؤمن مصالحه في السابق عن طريق وكلاء محليين (العوائل الحاكمة)، فما هو الموانع التي تحول دون سيطرته المباشرة على حقول النفط، وعلى مصادر الثروة الطبيعية، وعلى الممرات الحيوية والاستراتيجية.

4 - المشاريع المحتملة لتفكيك الخليج

أ - سيناريو التفكك الطائفي: البحرين والمنطقة الشرقية

البحرين: تحكمها عائلة سنّية في ظل غالبية شيعية مهمشة، وقد شهدت احتجاجات كبرى في 2011 تم قمعها بالقوة بدعم سعودي.

المنطقة الشرقية في السعودية: ذات كثافة شيعية وسجل طويل من التهميش.

في حال تصاعد الصراع الإقليمي (مع إيران مثلاً)، فإن هذه المناطق قد تتحول إلى نقاط تمرد انفصالي أو تكون مرشحة كمناطق نزاع إقليمي ودولي ولتبرير التدخل الخارجي.

ب - سيناريو الانقسام الاقتصادي: السعودية والإمارات

مشروع نيوم في شمال غرب السعودية يدار بإشراف مباشر من ولي العهد، وله نظام قانوني واقتصادي مستقل عن بقية الدولة. وهذا في حد ذاته يمهد لإعادة انتاج فكرة "السعودية المفيدة" على غرار سورية المفيدة الذي أطلقه بشار الأسد على سورية سنة 2016 ويقصد بها المناطق الحيوية للنظام والعمل على الدفاع عنها بكل قوة، ولكن مثل هذه الفكرة تغرس بذرة الانفصال. والسعودية تبدو من أكثر البلدان الخليجية عرضة للتقسيم على أساس اقتصادي وإثني وطائفي..

- إمارات مثل دبي وأبو ظبي تعمل وفق استراتيجيات مستقلة أمنياً واقتصادياً، ما يجعل احتمال نشوء "فيدرالية رخوة" داخل الدولة أمراً قائماً.

ج - سيناريو التفكك السياسي: صراعات الخلافة

لا توجد آلية دستورية ملزمة للخلافة في معظم الدول الخليجية، مما يجعل انتقال السلطة محفوفاً بمخاطر الصراع.

في حال وفاة الحاكم أو غيابه المفاجئ، يمكن أن تنشأ تحالفات داخل الأسرة الحاكمة أو مع قوى قبلية خارجية.

د - سيناريو التدخل الخارجي: الحماية بوصفها استعماراً ناعماً

انتشار القواعد العسكرية الأجنبية (أميركية، بريطانية، فرنسية، تركية) في الخليج يُضعف من استقلال القرار. وقد تزايدت أعداد القواعد العسكرية في دول الخليج في السنوات الأخيرة.

وبحسب الاحصاءات العلنية، هناك ثمان قواعد أميركية ثابتة في البحرين والكويت والسعودية والإمارات وقطر، فيما أضاف تقرير آخر (وخدمة أبحاث الكونغرس الأميركي) إليها 11 موقعًا عسكريًا يمكن لوزارة الدفاع الأميركية الوصول إليها عند الحاجة.

وأيضًا، تمتلك بريطانيا منشأة دعم بحري في البحرين، وهي قاعدة بحرية دائمة واستراتيجية في ميناء "منطقة جفير" بالقرب من المنامة، العاصمة، ولديها وجود عسكري في سلطنة عمان، كما توجد قاعدة عسكرية فرنسية دائمة في أبو ظبي، عاصمة الإمارات، باسم "معسكر السلام.

هذه القواعد قد تصبح أداة لإعادة رسم الحكم أو احتواء أزمات داخلية بما يخدم القوى الكبرى.

بين الفدرلة والانفصال: المستقبل الممكن

السيناريوات المحتملة:

- فدرلة إدارية واقتصادية بتقوية سلطة محلية لبعض المناطق (مثل نيوم، أو دبي) على حساب المركز السعودية، الإمارات
- تفكك طائفي ناعم بخلق كيانات منفصلة ضمن الدولة أو مطالبة بالحكم الذاتيالسعودية، البحرين.
- انقسام عائلي على السلطة: صراع داخلي يُنتج تحالفات قبلية أو قوى انفصالية والذي يمكن حصوله في السعودية، الكويت، عُمان
- احتلال سياسي ناعم: هيمنة أمنية غربية تعيد تشكيل الحكم عبر "الاستقرار القسري" في جميع دول المجلس

- التطبيع الإسرائيلي كمُعجّل لإعادة التشكيل

دخول "إسرائيل" إلى الخليج عبر اتفاقيات "إبراهيم" (مع الإمارات والبحرين رسميًا والسعودية بشكل غير رسمي) يُعيد تشكيل الاصطفافات. حيث يُنظر إلى هذه الاتفاقيات على أنها جزء من مشروع أمن إقليمي بديل عن الدولة الوطنية، ما قد يُهمّش الشعوب ويحوّل الخليج إلى "ساحة تنسيق وظيفي" ضمن المحور الإسرائيلي - الأميركي.

نظرة مستقبلية: الخليج في قلب صراع الخرائط

بعيدًا عن الصورة النمطية للخليج بوصفه واحة استقرار، فإن التحولات العميقة التي تمر بها المنطقة قد تجعل من دول الخليج واحدة من أبرز ساحات إعادة التشكيل الجيوسياسي:

- إذا انهارت الدولة المركزية في السعودية، فإن الانقسام سيكون غير قابل للاحتواء بسبب المساحة والتنوع القبلي والمذهبي.
- الإمارات، رغم قوتها الاقتصادية، تُدار كتحالف بين إمارات متفاوتة النفوذ، ما يجعل التماسك مسألة توازن سياسي دقيق.
- عُمان والكويت يواجهان تحديات الخلافة، مع غياب المؤسسات البرلمانية القوية.

إن مستقبل الخليج سيكون مرهونًا بقدرته على تحويل أنظمتها من مشيخات ما قبل الدولة إلى دول وطنية قابلة للاستمرار بعد النفط وبعد السلطة المطلقة.

وفي نهاية المطاف، ليست دول الخليج استثناءً من مشروع إعادة تشكيل الخرائط، بل هي - بدرجات متفاوتة - مرشحة لتفكك داخلي ناعم، إن لم يكن صلبًا. وإن بدا أن النفط والأمن اشتريا الوقت، فإنّ الزمن وحده لا يصنع الاستقرار.

فالخرائط لا تُهدد فقط حين تتقدم الجيوش، بل حين تتراجع العدالة، وتتفكك الهوية، ويغيب الشعب عن دولته، وتتحول الدولة إلى شركة أو مشروع أو "رؤية" لا يحملها مجتمع.

ديناميات التفكك

إذا كانت بعض الدول في غرب آسيا تتهددها مشاريع إعادة التشكيل من الخارج، فإن البيئة الداخلية الهشة والسياسات الإقليمية والدولية هي ما يُسرّع بالفعل هذا التفكك. فالدولة لا تسقط غالبًا بقرار خارجي مباشر، بل نتيجة تآكل مستمر من الداخل، تزامنًا مع تدخلات خارجية تُغذي الانقسام وتمنع الإصلاح.

1 - الفشل السياسي وتآكل الشرعية

من السمات المشتركة للدول المهددة بالذوبان:

أ - غياب المشاركة السياسية الفعلية.

ب - تفكك العقد الاجتماعي بين السلطة والمجتمع.

- تغوّل النخب الحاكمة على مؤسسات الدولة.

ج - انعدام آليات المحاسبة والرقابة والتداول السلمي للسلطة.

هذه السمات تُنتج سلطة فوق المجتمع لا تمثله ولا تستند إلى شرعية نابعة منه، بل إلى توازنات قسرية أو دعم خارجي. ومع مرور الوقت، تتحول الدولة إلى هيكل إداري هش سرعان ما يتصدّع عند أول أزمة. والنتيجة: حين تغيب السياسة، تحضر الحرب كبديل حتمي.

2 - الحروب الأهلية والنزاعات المزمنة

الحرب الأهلية ليست مجرد علامة على فشل الدولة، بل أداة فعالة في تفكيكها:

- تُنتج سلطات محلية جديدة.

- تغيّر أنماط السيطرة الإدارية.

- تعيد تشكيل الولاءات من وطنية إلى طائفية أو قبلية.

- تُدخل فاعلين غير دولتيين (ميليشيات، تنظيمات، عشائر، جيوش موازية).

وهكذا، تتحوّل الدولة إلى مساحة نزاع لا مركزية، تستوطنها جهات متعددة تتقاسم الحكم دون عقد وطني جامع.

الأمثلة الصارخة على ما سبق هي: سوريا، ليبيا، اليمن، السودان.

3 - التدخلات الإقليمية والدولية

وتنقسم التدخلات الى عسكرية: كما في مثال الولايات المتحدة في العراق وسوريا. وتركيا في شمال سوريا والعراق وقطر، وروسيا في ليبيا والسودان، والامارات في اليمن وليبيا السودان

وهناك تدخلات سياسية واقتصادية: بفرض نماذج حكم "وظيفية" تخدم التحالفات الدولية عبر:

- دعم الانفصاليين أو النخب الفاسدة مقابل الولاء، كما تفعل السعودية في سورية ولبنان.

- الحصار والعقوبات كأداة لإضعاف المركز.

فالتدخل الخارجي لا يُسقط الدولة فقط، بل يُصمّم شكل ما بعدها.

4 - الانقسام الهوياتي والطائفي والعرقي

تستخدم القوى المتصارعة الطائفية والعرقية كأدوات للفرز والتفتيت. فحين تتحول الهوية الدينية أو العشائرية إلى هوية سياسية، فإن:

- مفهوم "الوطن" يُستبدل بالمذهب.

- الدولة تصبح "غنيمة" للأكثرية لا "عقدًا" للجميع.

- تتفكك مؤسسات الدولة لتتحول إلى محاصصة طائفية.

وقد لعبت الطائفية دورًا محوريًا في تفكك:

- العراق بعد 2003.

- لبنان منذ اتفاق الطائف.

- سوريا بعد 2011 وترسّخت بعد سقوط النظام في 8 ديسمبر 2024.

- البحرين والمنطقة الشرقية في السعودية كحالة قابلة للانفجار.

5 - الاقتصاد الريعي والفساد البنيوي

حين تكون الدولة ريعية، أي تعتمد على مورد طبيعي (كالنفط)، فإن:

- العلاقة بين المواطن والدولة لا تُبنى على الحقوق والواجبات بل على المنفعة.

- تغيب المحاسبة لأن الدخل لا يأتي من الضرائب.

- تنتشر المحسوبية على حساب الكفاءة.

- تترسخ طبقة حاكمة لا تمثل سوى مصالحها.

مع الأزمات العالمية وتراجع أسعار النفط، بدأت هذه الدول تفقد قدرتها على الصرف، دون أن تمتلك بديلاً إنتاجياً، مما يؤدي إلى تآكل النظام من الداخل.

6 - الفشل في بناء مؤسسات دولة حديثة

في العديد من دول المنطقة:

- القضاء خاضع للسلطة التنفيذية.

- الجيش يستخدم كأداة قمع داخلي.

- البرلمان شكلي أو غير موجود.

- التعليم والإعلام أدوات تضليل لا تنوير.

غياب المؤسسات يعني أن الدولة قائمة على شخص الحاكم لا على القانون، مما يجعلها عرضة للانهيـار بمجرد غياب هذا الحاكم أو اهتزاز سلطته.

7 - صعود التنظيمات غير الدولية

مع غياب الدولة، تبرز:

- التنظيمات الإرهابية (داعش، القاعدة، النصرة).

- العشائر المسلحة.

- شركات الأمن الخاصة المدعومة خارجياً.

هذه الكيانات تؤسس لسلطات بديلة، وتحول الخريطة من وحدة سياسية إلى فسيفساء من المربعات الأمنية.

8 - تطبيع الأزمات والتكيف مع اللا - دولة

واحدة من أخطر الظواهر هو أن بعض المجتمعات تتكيف مع انهيار الدولة:

- يتم إنتاج اقتصاد بديل: تهريب، تحويلات خارجية، ابتزاز.

- تُبنى خدمات محلية خارج نطاق الدولة.

- تُنشأ أنظمة قضاء غير رسمية: قضاء عشائري، قضاء الميليشيات.

وهكذا، حين يطول عمر الأزمة، لا تعود أزمة، بل تتحول إلى نظام جديد مفخخ.

وهكذا، فليس ثمة خريطة تُعاد صياغتها فجأة، بل إن الخرائط تُنْهك ببطء، وتذوب من الأطراف إلى المركز، وما يُسرّع هذا الذوبان هو:

- تآكل الداخل.

- عبث الخارج.

- فشل التأسيس الوطني.

- تواطؤ النخب.

- وتبلد الشعوب بفعل اليأس أو القمع أو التضليل.

فالدولة لا تُفكك برصاصة، بل تُفكك حين يُصدّق الناس أن لا شيء يستحق أن يبقى، وهو قول ينطبق على ما يجري في المنطقة اليوم.

السيناريوهات المستقبلية لإعادة تشكيل الخرائط

إن تحليل السياقات السياسية والاجتماعية التي تمر بها دول غرب آسيا يفضي إلى استشراف عدد من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل الخارطة الإقليمية، والتي لا تعني بالضرورة اختفاء الدول من الخرائط الورقية، بل قد تعني تحولات عميقة في شكل الدولة ووظيفتها وسلطانها وحدودها.

السيناريو الأول: الفدرلة الاضطرارية (Decentralized Survival)

وملامح هذا السيناريو تتجلى في:

- إبقاء الدول على حدودها الجغرافية دون تفكك رسمي، لكن مع تحول داخلي إلى أقاليم تتمتع بحكم ذاتي فعلي.

- بقاء الدولة المركزية كرمز خارجي، مقابل تقلص سلطتها الفعلية.

ومن الدول المرشحة لهذا السيناريو هي:

- العراق (الكردي، الشيعي، السني).

- سوريا (الكردي، العلوي، السني).

- اليمن (الزيدي، الانتقالي، الشمالي).

- ليبيا (الشرق والغرب).

- لبنان (كانتونات طائفية).

والنتيجة هي نوع من "السلام البارد"، لكنه هش، وتغذيه التوازنات الخارجية أكثر من الإرادة الوطنية. وهنا تصبح الفدرلة آلية لإدارة الشلل والفراغ وليست نظامًا دستوريًا.

السيناريو الثاني: التفكك الصريح (Hard Partition)

وملامح هذا السيناريو تظهر في:

- إعلان انفصال رسمي لأقاليم أو جماعات من الدولة الأم.

- نشوء دول جديدة تعلن سيادتها الكاملة.

ومن الامثلة المحتملة على هذا السيناريو:

- انفصال الجنوب اليمني بشكل رسمي.

- إعلان استقلال كردستان العراق.

- انفصال دارفور أو الشرق في السودان.

- تشكيل كيان درزي أو علوي في سوريا.

ولكن عاقبة هذا السيناريو وخيمة، حيث سوف نشهد موجات من الحروب الجديدة، بسبب رفض الدولة الأم الاعتراف بهذه الكيانات الانفصالية، وسوف يفتح الباب أمام تدخلات إقليمية ودولية لصياغة الوضع الجديد.

السيناريو الثالث: الذوبان الناعم (Soft Dissolution)

وملامحه هي:

- بقاء الدولة على الورق (اسمًا، علمًا، تمثيلًا دبلوماسيًا)، لكنها تتحول إلى كيان بلا سلطة حقيقية.

- تتحول المؤسسات إلى قشرة شكلية، وتُدار البلاد فعليًا من قوى موازية أو خارجية.

ومن الأمثلة الراهنة على هذا السيناريو هي:

- لبنان: حيث الدولة لا تملك قرار الحرب ولا السلم، لأن هذا القرار بيد الإسرائيلي الذي يتهدد أمن لبنان واستقراره، وكذلك الأميركي الذي ضاعف من تدخلات منذ وقف إطلاق النار بين لبنان والكيان الاسرائيلي في 27 نوفمبر 2024.

- فلسطين: سلطة بلا سيادة، تتحرك ضمن هوامش المسموح الإسرائيلي.

- ليبيا: الاعتراف بحكومة، بينما السيطرة الفعلية للمليشيات.

وفي النتائج، فإن "دولة - الظل" تُدير المشهد، والمجتمع يعيش في نظام مواز خارج القانون والدستور.

السيناريو الرابع: إعادة الدمج القسري (Forced Re-centralization)

ومن ملامح هذا السيناريو هي:

- استخدام القوة أو الضغوط الإقليمية لإعادة دمج مناطق خارجة عن السيطرة في كيان مركزي.

- غالبًا ما يتم عبر أدوات غير ديمقراطية: القمع، الحرب، التدخل الخارجي.

والأمثلة التاريخية على هذا السيناريو:

محاولة حكومة صنعاء بقيادة أنصار الله فرض سيطرة كاملة على اليمن.

- سعي بشار الأسد لإعادة إدلب بالقوة.

- تدخل السعودية لقمع احتجاجات البحرين في مارس 2011.

ونتيجة ذلك: تُستعاد الخريطة شكليًا، لكن تزداد هشاشة الدولة وتُزرع فيها عوامل انفجار لاحق.

السيناريو الخامس: إعادة تشكيل فوق - وطنية، وملامح ذلك:

- تشكيل تحالفات أو أطر إقليمية بديلة عن الدولة، ذات طابع اقتصادي - أمني.
، صعود مشاريع مثل "تحالف الناتو العربي"، "المجلس التركي"، "الاتحاد الخليجي"، أو حتى اندماج وظيفي مع إسرائيل.
والهدف من ذلك هو تجاوز الدولة الضعيفة إلى كيانات إقليمية قوية، لكن على حساب السيادة الداخلية. ولكن هذا لا يتم من دون مخاطر وفي طليعتها:
- فقدان الهوية الوطنية.

- تحول الدولة إلى كيان تابع لمشروع إقليمي أو دولي.

السيناريو السادس: الاستثناء المستدام (Sustainable Exception) بحيث يصبح المتغير هو الثابت، والشاذ هو الدائم، وملامح ذلك:

- دول تحافظ على استقرارها النسبي رغم محيطها المضطرب.

- تعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع عبر إصلاحات سياسية واقتصادية.
ومن النماذج القليلة التي يمكن النظر في امكانية انضوائها في هذا السيناريو هي:

- تونس (إذا استعاد المسار الديمقراطي).

- قطر والكويت (إن تطورت المؤسسات البرلمانية وجرى احتواء الصراعات وإن كانت الكويت فقدت مع وصول مشعل الأحمد الجابر الصباح في ديسمبر 2023 فرصة الانتقال الديمقراطي وتحولها إلى دولة بوليسية).

- عُمان (إذا استثمرت حيادها السياسي الداخلي والخارجي).

والنتيجة المأمولة هو بروز نموذج عربي بديل يحقق التوازن بين الاستقرار والشرعية السياسية، لكنه يبقى هشاً ما لم تتوسع دائرته.

ما يمكن الخروج به من قراءة السيناريوهات سالفه الذكر، أن إعادة تشكيل الخرائط ليست حدثاً فجائياً، بل مسار طويل تتنازع ديناميات ثلاث:

- الهدم من الداخل بفعل الفشل البنيوي.
 - الهندسة من الخارج بفعل تدخلات القوى الكبرى.
 - التحلل التلقائي بسبب غياب المشروع الوطني.
- وفي كل السيناريوهات، يبدو أن الدولة الحديثة في غرب آسيا تُعاد صياغتها قسرًا: إما إلى كيانات طائفية، أو منصات نفوذ خارجي، أو أدوات ريعية لإدارة الغضب لا الحكم.
- وفي خلاصة ما سبق: لم يعد سؤال "إعادة تشكيل خرائط الشرق الأوسط" مجرد ترف أكاديمي أو فرضية نظرية في مراكز الدراسات. لقد أصبح واقعًا تدريجيًا، يتجلى في الذوبان اليومي للدولة، والتفكك الاجتماعي، وتعدد السلط، وغياب التمثيل، وتفاقم التدخلات الخارجية.
- وفي هذا السياق، لا تعني "الخريطة" مجرد حدود سياسية، بل تشير إلى منظومة كاملة من القيم، والمؤسسات، والشرعية، والعقد الاجتماعي، والسيادة. وكلما تآكلت هذه العناصر، اقتربت الدولة من "الفراغ الجغرافي"، أي من أن تكون كيانًا موجودًا على الورق، لكنه مفقود في الواقع. وهنا ينطرح سؤال النهايات: ما الذي يتهدد خرائط غرب آسيا فعليًا؟ وتظهر هنا مجموعة أسباب من أبرزها:
- غياب المشروع الوطني الجامع: حيث تحل الطائفة أو القبيلة أو العائلة محل الدولة.
 - تحول الدولة إلى جهاز أمني أو مالي: بلا مضمون سياسي أو اجتماعي.
 - هشاشة البنى الديمغرافية: بسبب النزوح الجماعي، واللجوء، والفراغات المكانية.
 - أمننة السياسة: بحيث تصبح السلطة قائمة على الخوف لا على الرضا.

- تدويل القرارات الوطنية: حتى أبسط القرارات الداخلية باتت رهينة لمراكز النفوذ الإقليمي والدولي.

ولكن: من المسؤول عن ذلك؟ والجواب لا يختصر في حصره في شخص أو جهة بل في أكثر من جهة.

داخليًا:

- الأنظمة الاستبدادية التي حكمت باسم الأمن وقمعت باسم الاستقرار.

- النخب السياسية التي فضّلت مصالحها الضيقة على بناء الدولة.

- النخب الاقتصادية والمالية التي مؤّلت مشاريع الولاء بدل بناء الإنتاج.

وخارجيًا:

- القوى الكبرى التي رعت الحروب والانقلابات ثم انسحبت تاركة الفراغ.

- مشاريع الهيمنة الناعمة مثل التطبيع الأمني والتفكيك الاقتصادي.

- الاستراتيجيات الإسرائيلية، الأميركية، الروسية، والسعودية والتركية التي جعلت من الجغرافيا العربية حلبة نفوذ.

ولكن: هل لا تزال هناك فرصة؟

ربما يبدو المشهد قاتمًا، والخرائط مهددة أكثر من أي وقت مضى. لكن الحقيقة أن التاريخ لا يُحسم بالخرائط وحدها، بل بإرادة الشعوب في تجاوز الفوضى، وإعادة تعريف الدولة بوصفها عقدًا إنسانيًا لا أداة قهر.

وإن غرب آسيا لا يحتاج إلى حدود جديدة، بل إلى دولة جديدة بمعناها السياسي والأخلاقي والإنساني. دولة لا يُعاد تشكيلها بالمؤامرة، بل تُبنى بالوعي والحرية والعدالة.